مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
ONLINE ISSN : 2572-5386 ... PRINT ISSN : 2226-1419
website : www.muthjaes.net
المجلات الاكاديمية العراقية

دور السياسات الأقتصادية الكلية في النمو الأقتصادي في العراق

حيدر طالب موسى [a] * ، كريم سالم حسين [b]
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2018/10/2
تاريخ التعديل :2018/11/25
قبول النشر : 2018/11/25
متوفر على الأنترنيت:2021/8/29

الكلمات المفتاحية :
السياسات الاقتصادية الكلية
النمو الاقتصادي
السياسة المالية
السياسة النقدية
البنك المركزي

الملخص

يعد الأقتصاد العراقي من أكثر الأقتصاديات في العالم غنى بالموارد الطبيعية وبالأخص النفط ألا أن واقع النمو والتنمية الأقتصادية لا يعكسان هذه الوفرة في الموارد بسبب تعاقب الأحداث السياسية والأقتصادية خلال فترات زمنية تمتد لعشرات السنين ، فنشوب الحروب المتعاقبة أثر على معدلات النمو الأقتصادي وعلى الموارد المالية المخصصة بصورة جعلت الأقتصاد العراقي يتصف بالريعية وعدم التنوع هذا الى جانب أن السياسات الأقتصادية المتخذة والمطبقة في البلد أتسمت بالتقلب تبعاً لأختلاف هذه الأحداث السياسية وتأثيرها على المسيرة التنموية ، لذلك جاء هذا البحث ليركز على السياسة المالية والنقدية وعلاقتهما النمو الأقتصادي في العراق خلال المدة 1990-2016.

CC

The role of macroeconomic policies in economic growth in Iraq

Hayder talib mousa[*a] , Karim Salem Hussein[b]
Al-Muthanna University / College of Administration and Economics
Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics.

Abstract

The Iraqi economy is one of the economies that are characterized as being rich in natural resources, especially oil. However, the reality of economic growth and development does not reflect this abundance of resources due to the succession of political and economic events for decades, as the outbreak of successive wars affected the rates of economic growth and the financial resources allocated. This made the Iraqi economy characterized by rentierism and this lack of diversification. In addition to the fact that the economic policies adopted and applied in the country were characterized by volatility according to the different political events and their impact on the development process, this research focuses on the fiscal and monetary policy and their relationship to economic growth in Iraq during the period 1990-2016.

Key words: Macroeconomic policies, economic growth, fiscal policy, monetary policy, central bank.

المقدمة

أن الأقتصاد العراقي مر بظروف سياسية أثرت على هيكله العام بحيث جعلته أقتصاداً ريعياً بأمتياز وان تغير الأوضاع السياسية بعد 2003 وأستئناف تصدير النفط بكميات كبيرة أدى الى الأرتفاع الكبير في الأيرادات و حقق الأقتصاد معدلات نمو أيجابية الأ أن هذه المعدلات لا تعكس تحسناً في قطاعات الأقتصاد الوطني بل جاءت نتيجة أرتفاع الايرادات النفطية ، ولم تنجح السياسات الأقتصادية في خلق حالة من التنوع والأستفادة من هذه الأيرادات فتركز النفقات بجزئها الأكبر في جانب النفقات الجارية (الأستهلاكية) لا يحقق الأثر المرجو . لذلك ركزنا هنا على جوانب السياسة المالية والنقدية وحالات العجز أو الفائض التي شهدتها هذه الجوانب تبعاً للأوضاع المختلفة التي مر بها العراق خلال مدة البحث(1990-2016).

* Corresponding author : E-mail addresses : Hayder198541@gmail.com.
2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11/216 -225.

مشكلة البحث

أن التخبط الواضح في السياسات الأقتصادية المعتمدة خلال مدة الدراسة (1990-2016) أدى الى التذبذب الكبير في معدلات النمو من عقد الى أخر مما يعكس عدم النجاح في أستغلال الموارد النفطية في أتجاهاتها الصحيحة وغياب الرؤية الأقتصادية.

أهداف البحث

يهدف البحث الى الأطلاع على أداء السياسات الأقتصادية الكلية خلال المدة المدروسة وتوضيح العلاقة بين كل سياسة من السياسات الاقتصادية الكلية ومعدلات النمو خلال كل مدة البحث بالاضافة الى تحديد نقاط القوة والضعف في كل سياسة

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور المهم والمحوري الذي تلعبه السياسات الأقتصادية الكلية في التأثير على معدل النمو الأقتصادي كون هذه السياسات تتصف بالشمولية في التأثير على جميع الجوانب الأقتصادية في البلد الى جانب أهمية التكامل بين هذه السياسات كون كل واحدة منها لا تعمل بمعزل عن الأخرى.

فروض البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((غياب أو عدم وضوح العلاقة بين سياسات الأقتصاد الكلي ومعدلات النمو الأقتصادي في العراق التي شهدت تراجع ملحوظ نتيجة عدم فاعلية السياسات الأقتصادية خلال مدة البحث)).

منهجية البحث

أستخدم الباحث المنهج الاستقرائي من خلال جمع وتحليل مختلف البيانات والمؤشرات الأقتصادية الكلية للسياسات المدروسة في العراق لبيان دورها في تحقيق معدلات نمو أقتصادية.

الاطار النظري

❖السياسة المالية ومؤشراتها في العراق وعلاقتها بالنمو الأقتصادي

يتناول هذا المبحث فعالية السياسات الأقتصادية الكلية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة التي تولت الحكم في المراحل المختلفة للدولة العراقية خلال المدة 1990-2016 ، فالسياسات الأقتصادية الكلية تلعب دوراً محوريا في تحقيق النمو والتنمية أي انها تعد الأدوات التنفيذية للمنهاج الأقتصادي في معالجتها للواقع الراهن ، فالسياسات أو البرامج الأقتصادية تمارس تأثيرها من خلال المتغيرات التي تندرج ضمن أطارها وتختلف في حدتها بما يتناسب وحجم الأقتصاد وطبيعة البلد في كونه بلد نامي أو متقدم . ولتوضيح ذلك سنعرض هنا بشكل مفصل تطور السياسة المالية من خلال ما تتضمنه أدواتها الأساسية ممثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة وملاحظة مسارهما ، وكذلك السياسة النقدية وما تمارسه من تأثير من خلال أدواتها المختلفة . هذا بالأضافة الى السياسات التجارية ومدى تطور مؤشراتها المتمثلة بـــــ(الصادرات والواردات) فالتجارة الخارجية وفي مختلف دول العالم على أختلاف توجهاتها الأقتصادية وأنظمتها السياسية تعد القاعدة المادية لرفع مؤشرات النمو والتنمية من خلال الأنفتاح التجاري على مختلف دول العالم .

أولاً :- السياسة المالية

تأتي السياسة المالية في مقدمة السياسات الأقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق العديد من أهدافها الأقتصادية والأجتماعية ، وأن العلاقة بين السياسة المالية ومعدلات النمو هي علاقة مباشرة من حيث أعتماد الأخير على أيرادات الموزانة العامة للدولة خصوصاً أذا ما علمنا أن الأنفاق العام يشكل جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعال و وهو ما يؤثر على حجم النشاط الأقتصادي بأتجاه تحقيق المنافع العامة وأشباع الحاجات بمختلف أشكالها، وسنركز هنا على أجمالي النفقات العامة والأيرادات العامة وتطورهما خلال مدة الدراسة وتأثرهما بالظروف الحاصلة ضمن كل مدة وعلاقتهما بالنمو الأقتصادي .

1. هيكل النفقات العامة خلال المدة (1990- 2016)

أ. النفقات العامة خلال المدة 1990-2002

لم تكد تنتهي دوامة الحرب العراقية – الأيرانية في أب 1988 حتى دخل العراق في حرب مدمرة جعلت العراق يعاني من أثارها الوخيمة حتى وقتنا الحاضر ، بحيث جعلت العراق يرزح تحت قرارات مجلس الأمن الدولي التي جمدت أرصدته في الخارج بضمنها الصادرات النفطية وفي ظل منع الأستيراد وتدمير البنى التحتية جراء الحروب المتتالية برزت الأختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لتصل معدلات التضخم والبطالة الى أعلى مستوياتها بحيث أصبح اغلب أفراد الشعب العراقي يعيشون في حالة الفقر في ظل المديونية الكبيرة(هاشم ،2011 :257) ، وتم فرض العقوبات الأقتصادية على العراق منذ عام 1991 وتكبد العراق خسائر كبيرة جداً جراء هذه العقوبات المفروضة فبحسب التقارير الحكومية التي أصدرتها الحكومة العراقية بلغت الخسائر جراء ذلك ما قيمته 17 مليار دولار بحيث شملت هذه الخسائر مختلف المجالات والتي شكلت فيها خسائر القطاع النفطي الجزء الأكبر بخسارة قيمتها 10 مليار دولار وهذه الخسائر كانت خلال الستة أشهر الاولى فقط من فرض العقوبات (عبد الله ، 2000 :115) ، ونتيجة لذلك أرتفعت النفقات العامة عام 1992 الى (32883) مليون دينار بعجز قدره (27836-) مليون دينار وكما هو موضح في جدول(1)

وأستمرت النفقات بالأرتفاع بشكل كبير جداً حيث مولت في معظمها من الأصدار النقدي الجديد مما أدى الى تعميق العجز المزمن في الموازنة العامة وتعميق الاثار السلبية للتضخم في ظل العقوبات الأقتصادية المفروضة مما جعل العراق يعاني من كساد تضخمي نتيجة أنحسار التجارة الخارجية وخصوصا النفطية وذلك أنعكس بشكل جلي على استيرادات العراق من السلع الغذائية التي عاني من النقص في المعروض منها بعد أن كان يستورد 71% من الاحتياجات الغذائية عام 1989 (عبد الرضا ، 2007 : 5) ، وأستمرت النفقات بالأرتفاع المستمر لتصل الى (68954) مليون دينار عام 1993 بعجز قدره (59957-) مليون دينار ، كما شهدت هذه المدة تطبيق نظام البطاقة التموينية ومذكرة التفاهم (برنامج النفط مقابل الغذاء) ، حيث وفر نظام البطاقة التموينية العديد من المفردات الغذائية الأساسية الضرورية واليومية للمواطن العراقي كما زاد الدعم المقدم من قبل الدولة للمواد الغذائية كل ذلك شكل أسباباً لزيادة النفقات العامة التي وصلت الى (2518285) مليون دينار بعجز قدره (547160 -) مليون دينار عام 2002 .

جدول (1) النفقات العامة والأيرادت العامة خلال المدة (1990-2016) (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة (1)	معدل النمو (2)	الأيرادات العامة (3)	معدل النمو (4)	العجز أو الفائض (5)
1990	14179	1.7	8491	(4.4)	(5688)
1991	17497	23.4	4529	(46.6)	(12968)
1992	32883	87.9	5047	11.4	(27836)
1993	68954	109.9	8997	78.2	(59957)
1994	199442	189.2	25659	185.2	(173783)
1995	690783	246.3	106986	316.9	(583797)
1996	542541	(21.4)	178013	66.3	(364528)
1997	605802	11.6	410537	130.6	(195265)
1998	920501	51.9	520430	26.7	(400071)
1999	1033552	12.2	719065	38.1	(314487)
2000	1498700	45.0	1133034	57.5	(365666)
2001	2069727	38.1	1289246	13.7	(780481)
2002	2518285	21.6	1971125	52.8	(547160)
2003	4901961	94.6	15985527	710	11083566
2004	32117491	555.1	32982739	106.3	865248
2005	26375275	(17.8)	40502890	22.8	14127615
2006	38076795	44.3	49232349	21.5	11155554
2007	39031232	2.5	54599451	10.9	15568219
2008	59403375	52.1	80252182	46.9	20848807
2009	52567025	(11.5)	55209353	(31.2)	2642328
2010	70134201	33.4	70178223	27.1	44022
2011	78757666	12.2	99998776	42.4	21241110
2012	105139576	33.4	119817224	19.8	14677648
2013	119127556	13.3	113840076	(4.9)	(5287480)
2014	113473517	(4.7)	105609846	(11.4)	(7863671)
2015	70397515	(37.9)	66470252	(37.0)	(3927263)
2016	67067437	(4.7)	54409270	(18.1)	(12658167)

المصدر :- من أعداد الباحث بالأعتماد على

1)الأعمدة (4،2) من أعداد الباحث .

2) وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، سنوات متفرقة.

3) البنك المركزي العراقي ، النشرة الأحصائية السنوية للسنوات (2003،-2015).
4) الموقع الاحصائي للبنك المركزي http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=184

ب) النفقات العامة خلال المدة (2003-2016).

شهدت هذه المدة حرب الخليج الثالثة والتي أنتهت بدخول القوات الأمريكية للعراق في 9/4/ 2003 ، وبقي العراق في دوامة أعادة الأعمار الشاملة التي لم يخرج منها منذ الحرب العراقية – الايرانية عام 1980 و حرب الخليج الثانية في الثاني من شهر أب عام 1990 وفرض العقوبات الأقتصادية بموجب قرار الأمم المتحدة 661 في 6 أب 1990، مما يتطلب بناء سياسات شاملة أقتصادية واجتماعية وحتى سياسية بالدرجة الأولى لتوجيه موارد البلد بالأتجاه الصحيح و تحسين المستوى المعاشي والتقليل من معدلات البطالة المتزايدة بأستمرار ، و تقليل نسبة الفقر التي أصبح جزء كبير جداً من الشعب العراقي يعاني منها ، مما أثر على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الأجمالي والذي حقق نمو سلبيا قدره (33.1 -) عام 2003 ، ونتيجة أستئناف تصدير النفط ساهمت الأيرادات المتأتية جراء ذلك في زيادة معدل نمو الـ GDP محققاً بذلك نمواً ايجابياً وصل عام 2004 الى54.1 %، كما أرتفعت النفقات العامة لأسباب عديدة وخصوصاً في ظل زيادة الرواتب وزيادة عدد العاملين ضمن أجهزة الدولة بالإضافة الى النفقات التحويلية لبرامج الحماية الاجتماعية مما أدى الى زيادة حجم النفقات لتصل الى (32,117,491)مليون دينار عام 2004 محققاً فائض قدره (865248) مليون دينار فيما شهدت السنين اللاحقة تحقيق الفوائض المالية على الرغم من أرتفاع حجم الانفاق الذي وصل عام 2009 الى (52,567,025)مليون دينار و(105139576) مليون دينار عام 2012 فيما حققت السنوات اللاحقة عجزاً بلغ (-5287480) مليون دينار عام 2013 و(-12658167) مليون دينار عام 2016 وذلك نتيجة لأنخفاض الإيرادات النفطية وسياسة التقشف التي أتبعتها الحكومة .

2. هيكل الأيرادات العامة خلال المدة (1990-2016)

أ. الأيرادات العامة خلال المدة (1990-2002)

شهدت هذه المدة نشوب حرب الخليج الثانية والتي تم على أثرها فرض العقوبات الأقتصادية الدولية وتوقف التصدير النفطي مما عمق من أسباب الأختلال في الاقتصاد العراقي، و في ظل الأرتفاع الهائل في النفقات و أنخفاض حجم الإيرادات التي بلغت عام 1990 الى (8491) مليون دينار بلغ العجز (5688-) مليون دينار أرتفع بشكل كبير جداً حيث وصل الى(547160-) مليون دينار بحجم أيرادات بلغ (1971125) مليون دينار عام 2002 ، ويمكن القول أن هذا الأرتفاع الكبير والتباين الهائل بين الأنفاق والأيراد و ما سببه هذا التباين من عجز كان في جزؤه الأكبر كنتيجة للتضخم المرتفع أنذاك .

ب. الأيرادات العامة خلال المدة (2003-2016).

ويمكن ان نعد هذه الفترة مرحلة أختفاء العجز الناتج عن أستئناف التصدير النفطي بكميات كبير وزيادة الإيرادات النفطية التي أرتفعت نسبة مساهمتها في هيكل الإيرادات العامة الى 97.0% خلال المدة من 2003-2016 وكما يوضحها الجدول (3) والذي بين مساهمة الإيرادات النفطية ضمن هيكل الايرادات العامة ، فهذه الأيرادات النفطية ساهمت بأختفاء العجز في ظل أرتفاع الأيرادت العامة الى (54599451)مليون دينار عام 2007 و(119817224) مليون دينار عام 2012أنخفضت ألى(54419671) مليون دينار عام 2016 حيث شهدت المدة الأخيرة ومنذ منتصف 2014 أنهيار أسعار النفط الخام مما أنعكس سلباً على مختلف النشاطات الأقتصادية وأثار مخاوف الحكومة من أقترابها من حافة الأفلاس .

نلاحظ مما تقدم أن الزيادات الكبيرة في الايرادات والفوائض المالية لم تستغل بصورة صحيحة في المجالات التنموية وبقي الأقتصاد العراقي رهناً لتقلبات الاسعار النفطية ولم تؤدي أيضا الى تحسن واضح في معيشة المواطنين بل ساهم الهدر في المال العام والتخطيط على أسس غير صحيحة الى تبديد هذه الموارد ويمكننا ملاحظة أن الأيرادت العامة في العراق قدر مرت بثلاثة مراحل خلال سنوات الدراسة وهي كالاتي :-

الأولى خلال عقد السبعينات مرحلة الفوائض المالية والتخطيط الأقتصادي لتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

والثانية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ونشوب الحرب وفرض العقوبات الدولية وأختفاء الفوائض وتوقف الخطط الأقتصادي ودخول العراق في دوامة يمكن القول عنها بانها الأقسى في تاريخه الحديث لم يتخلص من أثارها الى الأن .

والمرحلة الثالثة بعد عام 2003 والتي شهدت أرتفاع أيرادات النفط وأختفاء العجز ظاهرياً فقط بل بقي العجز الحقيقي متمثلاً في عدم القدرة على وضع خطط تنتشل الأقتصاد من الاوضاع السيئة وتساهم في تقدمه وتنويعه في ظل الموازنات والتخصيصات المالية الكبيرة .

3. العلاقة بين السياسة المالية والنمو الأقتصادي في العراق

من خلال عرضنا للسياسة المالية خلال المدة (1970-2016) يمكن أن نلاحظ أنها أتسمت بالصفات التالية التي أثرت بشكل كبير على الناتج المحلي ومعدلات نموه السنوية :-

1) اعتماد الموازنة العامة للدولة على الأيرادت النفطية في تمويل نفقاتها العامة على الرغم من المحاولات الجدية للحكومة العراقية في السبعينات لتقليل الأعتماد على النفط من خلال أستخدام إيراداته العالية في خلق نمو أقتصادي في قطاعات الأقتصاد الوطني و السعي الى تنويع مصادر دخله .

2) على الرغم من الفوائض الكبيرة فان ذلك لا يعد مؤشراً على التحسن الأقتصادي أو بمعنى أخر عدم تنمية القطاعات الحيوية في الأقتصاد الوطني كون الأقتصاد العراقي أحادي الجانب يعتمد على المورد النفطي في تمويل موزانته العامة المبنية بالدرجة الاساس على سعر برميل النفط ولا يتسم بالتنويع في مصادر الناتج ، أي أن معدلات النمو الأقتصادي ناجمة بالدرجة الأساس من أرتفاع معدلات التصدير النفطي وزيادة الأيرادات المتأتية منه .

3) كان للمركزية في التخطيط السياسي والاقتصادي تأثيراً سلبياً على مالية الدولة بأتجاه زيادة حجم النفقات العامة بشكل مستمر عن طريق الأصدار النقدي .

4) عدم أنشاء صندوق سيادي يستثمر الفوائض المالية النفطية وأستثمارها في حالات العجز بل كان التبذير والأختلاس نتيجة الفساد المالي هو الصفة المميزة لمرحلة تنفيذ النفقات العامة وتخصيصاتها الهائلة مما جعل العراق يحتل مركزاً متقدما في مؤشرات مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية العالمية وبالأخص فترة بعد 2003 .

❖ السياسة النقدية ومؤشراتها في العراق وعلاقتها بالنمو الأقتصادي

تمثل السياسة النقدية الجانب الأخر من سياسات الأقتصاد الكلي الهادفة لتوجيه الأقتصاد بالأتجاه المرغوب لتحقيق الأهداف المتعددة ضمن السياسات التي تضعها الدولة وذلك من خلال أدواتها المختلفة بحيث يتم توجيه السياسة النقدية من قبل الدولة بناء على عدد من المؤشرات التي تعطي صورة عن الواقع الأقتصادي والدرجة التي يصل اليها كل مؤشراً تبعاً للظروف المؤثرة فيه وسنوضح السياسة النقدية في العراق خلال مدة الدراسة بتركيزنا على واقعها ضمن كل عقد زمني وذلك للظروف الخاصة التي مر بها البلد والتي كان أثرها واضحاً على جوانب الأقتصاد الوطني كافة .

1) السياسة النقدية خلال المدة 1990-2002

يتميز عقد التسعينيات بأرتفاع معدلات التضخم الى نسب عالية جداً وشهدت السياسة النقدية خلال هذا العقد تضخماً في كافة مؤشراتها فعرض النقد M1 خلال هذه الفترة قد أرتفع بشكل كبير جداً بمتوسط نمو بلغ (81853.86) مليون دينار خلال المدة من 1990-1994 أرتفع بشكل كبير جداً ليصل الى (1107875.2) مليون دينار خلال المدة ممن 1995-1999 وبمعدل نمو مركب بلغ (66.1 %) خلال العقد وكما هو موضح في جدول(2) ، وهذه الأرقام تعد مؤشر واضح على كون السياسة النقدية لم تخضع للضوابط الأقتصادية والمصرفية بل كانت عبارة عن سياسات هدفها توفير التمويل حتى وأن تسبب في معدلات تضخم عالية جداً بحيث كانت الوسيلة الأساسية وتكاد تكون الوحيدة في تمويلها هي الأصدار النقدي في ظل توقف تصدير النفط للخارج وشحة الأيرادات النفطية كونها الممول الأساسي ، وبأستمرار تزايد العملة في التداول نتيجة الأصدار النقدي والتي بلغت نسبتها الى M1 (85%) خلال عقد التسعينات وهذه الحال عكست عجز البنك المركزي العراقي عن تطبيقه لأحكام المادة 40 من القانون رقم (64) لعام 1976 والذي ينص على ((احتفاظ البنك المركزي العراقي بموجودات ذهب، فضة ، سندات وعملات أجنبية كغطاء للعملة على أن لا تقل نسبتها عن 50 % من العملة المتداولة)) (البنك المركزي العراقي ،1976: 3) ، مما تسبب في نمو التضخم بشكل كبير جداً بحيث أرتفع معدل التضخم من 4% خلال العام 1990 الى أن بلغ 492.14% خلال العام 1994 بمتوسط 204.1% لنفس المدة فيما أنخفضت هذه المعدلات الى 351.38% خلال العام 1995 الى أن وصلت الى 12.57% عام 1999 ، أما التغيرات التي أحدثتها الظروف المتتالية على سعر الصرف فقد كانت واضحة جداً مما أدى الى أنحراف كبير للسعر الموازي عن السعر الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي فتوقف التجارة الخارجية والتصدير النفطي (المورد الرئيس للعملات الأجنبية) وتزايد العملة في التداول وأرتفاع معدلات التضخم كل ذلك تسبب في أنهيار تام للعملة العراقية التي بلغ سعر صرفها مقابل الدولار 1674 ألف دينار للدولار الواحد عام 1994 بعد أن كانت 4 دينار عام 1990 وعند مقارنة هذه الأسعار الموازية مع السعر الرسمي نجد الأنحراف الكبير والواضح فقد بلغ السعر الرسمي للعام 1994 ما قيمته 0.310 فلساً والذي كان ثابتاً خلال هذا العقد . أما بالنسبة لسعر الخصم فقد كان السعر المحدد من قبل البنك المركزي ثابت هو الأخر عند مستوى 6.0 % خلال المدة من 1990-1994 وثابت عند 7.25% خلال المدة 1995-1999 مما أضطر البنك المركزي للسماح بفتح حسابات للعملات الأجنبية بالإضافة لسماحه بفتح شركات الوساطة المالية كأجراء تنظيمية (عطو ،1999: 60). كما حددت أسعار الفائدة للأقتراض قصير الأجل بحدود 20 % وللإقراض طويل الأجل بحدود 25% خلال المدة من 1995-1999 (البنك المركزي العراقي ،2003: عدد خاص).

جدول (2) متوسط المؤشرات النقدية ومعدلات نموها المركبة خلال المدة 1990-2016

السنة	المؤشرات		
	عرض النقد	سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار	معدل التضخم بأسعار أساس 1988
1990-1994	81853.86	113.4	204.1
1995-1999	1107875.2	1581.4	77.26
معدل النمو المركب للمدة 1990-1999	66.1	99.1	-14.5
2000-2004	3809502.2	1841	20.03
2005-2009	22,814,063.2	1319.8	24.17
2010-2016	65,803,054.0	1222.5	3.37
معدل النمو المركب للمدة 2000-2016	26.1	-2.6	-1.3

المصدر من أعداد الباحث بالأعتماد على:-

1) البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

2) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الأنذار المبكر للربع الثاني لسنة 2017.

3) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية ، تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمدة 1945-2015 .

4) البنك الدولي ، قاعدة البيانات لسنوات مختلفة من موقع الأستاذ الدكتور جواد البكري تأريخ الدخول 2018 /2/16
https://docs.google.com/document/d/1FFjRqk35onzn1sd956pWLeWZf-xt80iTL_hPYJujBgo/edit

2) السياسة النقدية خلال المدة 2003-2016

شهدت المدة بعد 2003 تغيراً في مؤشرات السياسة النقدية و جاء هذا التغير في السياسات والأجراءات المتبعة أهمها (شندي ،2010:243-244):-

أ. أصدار القانون الخاص 56 لعام 2004 الذي بموجبه منح البنك المركزي الأستقلالية في ممارسة مهامه.

ب. تسهيلات الأنكشاف للمصارف التي تمتلك أحتياطات لدى البنك المركزي وتسهيلات مقرض الملجأ الاخير والذي يمنح البنوك التي تعاني مشكلة السيولة لقاء ضمان بيع وشراء الأوراق المالية لوزارة المالية .

ج. مزاد العملة الأجنبية الذي بدأ منذ 2003/10/4 وبموجبه يبيع البنك المركزي الدولار ويشتريه بأسلوب المزادات اليومية من أجل الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار ، ويمكن أيجاز نتائج تطبيق مزاد العملة بالتالي (الخزرجي ،2010 :9) :-

- الأستقرارية في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي .
- الأستقرارية في البيئة الأستثمارية .
- جاذبية الدينار العراقي كمخزن للقيمة .
- الأنخفاض المتحقق في السيولة بما يعادل 25 تريليون دينار حتى عام 2007 .

من الجدول (3) نلاحظ التطور في حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار منذ بدء تطبيقه عام 2003 ولغاية 2016 حيث كان حجم المبيعات (293) مليون دولار يقابلها حجم فنمو المبيعات يتقرر على وفق السياسة المناسبة التي يراها البنك المركزي مناسبة لتجنب الاختلال في سوق الصرف وعدم نمو العملة المتداولة بشكل كبير جداً .

جدول (3) مبيعات البنك المركزي من الدولار في مزاد العملة(مليار دولار)

السنة	المبيعات
2003	0.293
2004	6.108
2005	10.462
2006	11.175
2007	15.980
2008	25.869
2009	33.992
2010	36.171
2011	39.798
2012	48.649
2013	55.678
2014	54.463
2015	35.340
2016	33.524

المصدر :- 1) البنك المركزي العراقي ، النشرة الأحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

2) الموقع الأحصائي للبنك المركزي
http://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=04/27/2018&tmId=174&dtformat=MMM,yyyy

أن السياسات التي طبقها البنك المركزي الهدف منها السيطرة على معدلات التضخم وجعل عرض النقد ينمو بمعدلات تتناسب مع التدفقات و القدرات الانتاجية السلعية للأقتصاد وذلك من أجل تحقيق التوزان بين التيارين السلعي والنقدي ، فعرض النقد وكما موضح في الجدول (4) نلاحظ الأنخفاض الواضح حيث بلغ متوسط عرض النقد خلال المدة 2000-2004 ما قيمته (3809502.2) مليون دينار أرتفع هذا المتوسط بشكل كبير الى (22814063.2) مليون دينار خلال المدة 2005-2009 و(65813154.1) مليون دينار خلال المدة 2010-2016 .وعلى الرغم من الارتفاع في عرض النقد M1 الأ أننا نلاحظ أنخفاضاً في صافي العملة المتداولة بالنسبة الى M1 من 80.0% عام 2003 الى 71.0% عام 2004 و 66.0% عام 2007 و48.0% بسبب عملية أستبدال العملة وما نتج عنها من زيادة حسابات المواطنين لدى المصارف بالأضافة الى الركود الاقتصادي بعد 2003 وما نتج عنه من تردد المصارف والشركات في عمليات الأقراض لعدم وضوح الرؤية المستقبلية بخصوص الوضع الأقتصادي في العراق (شندي ،مصدر سابق :246) وبقيت مكونات عرض النقد M1 (العملة في التداول + الودائع الجارية) في حالة تناسب حيث بلغت في عام 2015 46.7% كعملة متداولة و53.3% كودائع جارية(البنك المركزي ، 2015 : 21) وذلك كجزء من سياسة البنك المركزي الهادفة لتحقيق التناسب بين مكونات عرض النقد للحد من أمكانية حدوث تضخم بنسب عالية ، يضاف لها أنخفاض الأنفاق الحكومي .

ونتيجة للأجراءات أعلاه حاول البنك المركزي الحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار العراقي من أجل أعادة الثقة به وعدم خلق أنحراف كبير بين السعر الرسمي والسعر الموازي حيث كان متوسط سعر الصرف خلال المدة 2004-2009 (1841) دينار عراقي للدولار الواحد وكما هو موضح في الجدول (2) .

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد شهدت المدة من 2000-2004 متوسط تضخم بلغ 20.03% فقد شهدت هذه المدة الفرعية من الدراسة أرتفاعا كبيرا في أغلب سنواتها بأستثناء 2004 التي وصل فيها التضخم الى 26.96% ، ففي العراق لعبت العوامل الخارجية دوراً كبيراً في التأثير على معدلات التضخم بسبب الأنفتاح الكبير وكثرة الأستيرادات من مختلف السلع مما جعل الأقتصاد العراقي رهناً بتقلبات الأسعار العالمية بالسلب أو بالإيجاب(وزارة التخطيط ، 2014: 1)، فمعدل التضخم عام 2013 حقق أنخفاضاً قدره 1.85 مقارنة ب 2012 التي وصل فيها الى 6.05% وأستمرت معدلات التضخم بالتذبذب لتبلغ 1.43%عام 2015 أرتفعت لتصل الى 4.0%عام 2016

أما سعر الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي فقد شهد أنخفاضاً واضحاً أما بعد عام 2003 فنلاحظ ومن خلال القيم

المعلنة من قبل البنك المركزي أن سعر الفائدة قد أتبع فيه نظاماً تحررياً بما يتناسب والوضع الأقتصادي مما كان سبباً رئيسياً في جعل قيمه تختلف من سنة الى اخرى ففي عام 2003 6.35 أرتفع الى (7.00) و(10.42) عامي 2005 و2007 ألأ أن السياسة التي طبقها البنك المركزي لم تؤدي الى رفع معدلات الأستثمار بسبب ضعف الثقة بالمؤسسات الحكومية بشكل عام مما يخلق دافعاً سلبياً يضعف من الأستثمار القائم في الأقتصاد الوطني، ومنذ عام 2011 نجد أن سعر الفائدة المعلن قد تم تثبيته عند مستوى 6.0 %.(**البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة)** وبذلك نرى أن سعر الفائدة لم يكن فعالاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية .

3:- العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الأقتصادي في العراق

أن السياسة النقدية في أي بلد في العالم تتركز أهدافها في رفع معدلات النمو الأقتصادي من خلال سعيها الى تحقيق ((الأستقرار في الأسعار ، التخفيف من حدة التضخم ، أستقرار سعر صرف العملة المحلية ، التوازن في ميزان المدفوعات ، تحديد سعر فائدة يشجع على خلق دوافع أيجابية على الأستثمار بما يتناسب والوضع الأقتصادي القائم)) لذلك ومن خلال عرضنا لتطور السياسة النقدية ومؤشراتها المختلفة في العراق ولخصوصية الأقتصاد العراقي فأن مختلف مؤشراته النقدية قد أتخذت في أغلب مدد الدراسة أتجاهاً تصاعدياً هذا الأتجاه لم يكن تلقائياً بل جاء نتيجة السياسات التي أتبعت والظروف التي سادت ضمن كل مدة فرعية ، فالهدف الأساسي

للسياسة النقدية يتمثل في الأستقرار النقدي وبالتالي فان عدم أتخاذ البنك المركزي لأجراءات فاعلة من شأنها الحد من هذا الأرتفاع يؤثر سلباً على الاقتصاد ومعدلات النمو المتحققة .

وعلى الرغم من ذلك نجح البنك المركزي وخصوصا بعد عام 2003 ونتيجة للأستقلالية التي تمتع بها أنذاك في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية وخفض نسبة العملة المتداولة قياساً الى M1.

يضاف الى ما ورد اعلاه أن قيام البنك المركزي بترك سعر الفائدة المعلن شبه ثابت لأغلب سنوات الدراسة وعدم التدخل لتحديده بما يتوافق وخلق بيئة أستثمارية مشجعة قد يتسبب في عزوف المستثمرين نظراً لكون المردود على اموالهم أكبر خارج الاطار المصرفي ، فتحديد سعر الفائدة من قبل البنك بما يتوافق والواقع الأقتصادي يحقق عدة نتائج أيجابية هي:-

أ) السيطرة ولو بصورة نسبية على المعروض النقدي والتقليل منه بسحب جزء من العملة المتداولة بهدف تحقيق الموائمة بين التيارين النقدي والسلعي فتدني مساهمة القطاع الحقيقي وأنخفاض معدلات نمو يعد السبب الرئيس في تولد الضغوط التضخمية .

ب) كنتيجة للهدف الأول فان ذلك يتسبب في نتيجة أيجابية متمثلة في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية .

ج) خلق بيئة أستثمارية جاذبة للأموال داخل الأقتصاد الوطني .

بعد 2003 حقق البنك المركزي في أطار سعيه لتثبيت سعر الصرف من اجل تحقيق نوع من الأستقرار بين القيمة الأسمية والموزاية للدينار، أنخفاضاً في معدلات التضخم وأنعكاسه ذلك في خفض أسعار الكثير من الاستيرادات او الحد من أرتفاعها ولمختلف انواعها الوسيطة والنهائية مما ينعكس أيجاباً على القطاع الحقيقي كون هذه الأستيرادات تستخدم كمدخلات في العملية الأنتاجية بنسبة 30-60 % ، وأن ما يضمن النجاح والأستمرارية في هذه النتائج هو التحسين في شروط التبادل التجاري مع العالم(صالح ، 2007 : 6).

الأستنتاجات والتوصيات

الأستنتاجات

1. شهدت معدلات النمو الأقتصادي في العراق تذبذباً واضحا خلال مدة الدراسة ولم تكن على وتيرة واحدة أو متقاربة فقد كانت المعدلات التنموية رهناً لتقلبات الأوضاع السياسية والحروب التي شهدها العراق مما أثر على واقعه التنموي ، ففي عقد السبعينات بلغ معدل النمو المركب (10.8%) أنحدر نتيجة الحروب ليبلغ معدلات سالبة بالأخص خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، أما بعد 2003 فحقق معدلات نمو أيجابية تعكس زيادة التصدير النفطي بنسب كبيرة ولا تعكس تحسناً في النشاطات الأقتصادية المختلفة .
2. أرتفاع العجز المالي منذ عام 1981 التي بلغ فيها العجز(3964) مليون دينار بسبب نشوب حرب الخليج الأولى وأصبحت حالة العجز صفة ملائمة وطبيعية لبنية الأقتصاد العراقي في ظل تفاقم الانفاق العام الذي كان أنفاقاً جارياً أستهلاكياً في جزءه الأكبر وأستمر العجز بالأرتفاع حتى عام 2002 .
3. لم يتم أستثمار الفوائض المالية المتحققة بعد عام 2003 والتي تزامنت مع أرتفاع الأسعار وكميات التصدير النفطي في المجالات التنموية التي تساهم في رفع معدلات النمو الأقتصادي .
4. زيادة حدة الضغوطات التضخمية منذ عقد الثمانينات من القرن المنصرم نتيجة أرتفاع عرض النقد M1 والذي شكلت العملة في التداول الجزء الأكبر منه بنسبة تجاوزت الـ80% مما أدى الى تفاقم الأثار السلبية للتضخم في ظل عدم فاعلية السياسة النقدية .

5. تحقيق البنك المركزي ونتيجة لما تمتع به من أستقلالية يعد عام 2003 لنوع من الأستقرار في سعر الصرف وتحقيق التقارب بين القيمتين الأسمية والسوقية. ولكن على الجانب الأخر نرى عدم قيام البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة المعلن وتركه شبه ثابت مما يتسبب في عزوف المستثمرين نظراً لكون المردود على اموالهم أكبر خارج الاطار المصرفي ، فالتركيز على سعر الفائدة من أهم العوامل الجاذبة للأستثمار لذلك نرى بان السياسة النقدية لم تكن فاعلة في خلقها للبيئة الأستثمارية.

التوصيات

1. ضرورة قيام الحكومة بتخصيص نسبة معينة من الأيرادات النفطية لأقامة مشاريع أستثمارية حيوية وبالأخص الصناعات الغذائية لتقليل الأستيرادات من جهة ودعما للأقتصاد الوطني من جهة أخرى .
2. الأصلاح المالي ويتضمن ترشيد النفقات وزيادة الأيرادات وتخفيض غجز الموازنة أو الأتجاه نحو الأستدامة المالية من خلال تقليص النفقات الجارية وترشيد الدعم مع ضمان أستمراره وأستحصال مستحقات الحكومة لدى الشركات والمواطنين لتنويع مصادر الدخل .
3. القيام بأنشاء مشاريع الطاقة وبالأخص الكهرباء من خلال بناء محطات داخل العراق بدلاً من أستيرادها من الخارج بتكلفة عالية ، فأقامة هذه المحطات داخلياً يحقق عدة ميزات منها توفير أحتياطي مهم من العملة الاجنبية الضرورية لتمويل جوانب أخرى للنمو الأقتصادي من خلال تخفيض التكلفة العالية مع وجود مصدر كهربائي دائم لا يخضع للتقلبات في السياسات والعلاقة بين البلدان المتعاقدة مع العراق الى جانب أن أقامة هكذا مشاريع يخدم عملية النمو التي تعد الطاقة من أهم القنوات الداعمة لها الى جانب توفير فرص العمل والتقليل من نسب البطالة.
4. تحقيق الموائمة بين المعروض النقدي والانفاق الحكومي من أجل كبح جماح التضخم وبالتالي تحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار مما يشكل عامل جذب مهم وأساسي لمختلف الأستثمارات ويعطي ثقة كبيرة للأفراد بالعملة الوطنية كمخزن للقيمة ، والحفاظ على سعر فائدة مستقر غير مغالى فيه ويوفر في نفس الوقت بيئة أستثمارية ملائمة.
5. تحقيق مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذا يتطلب بناء جسور ثقة بين الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص وتشجيع المواطنين للعمل في هذا القطاع وتخفيف العبء المالي عن الدولة وأتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص في أدارة الأقتصاد.

المصادر

أديب قاسم شندي .(2010) . النقود والبنوك. الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة والنشر والتصميم ، النجف الاشرف .

البنك الدولي ، قاعدة البيانات لسنوات مختلفة من موقع الأستاذ الدكتور جواد البكري تأريخ الدخول 2018/2/16 https://docs.google.com/document/d/1FFjRqk35on zn1sd956pWLeWZfxt80iTL_hPYJujBgo/edit

البنك المركزي .(2003). النشرة السنوية. عدد خاص. البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

البنك المركزي العراقي .(2015) . دائرة الأحصاء والأبحاث. التقرير الأقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.

الخزرجي ، ثريا .(2010) .السياسة النقدية في العراق بين أرث الماضي وتراكمات الحاضر. جامعة بغداد ، كلية الأدارة والأقتصاد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية ، العدد 23.

عطو ، سامي فاضل.(1999) . دور السياسة النقدية خلال مدة الحصار الأقتصادي والأصلاح النقدي بعد رفع الحصار. مجلة دراسات أقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد 2 .

صالح ، مظهر محمد . (2007) .السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي .البنك المركزي العراقي ، بغداد ،.

عبد الرضا ، نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي : تداعيات الحاضر وأتجاهات المستقبل .(2007) . جامعة البصرة ، كلية الأدارة والاقتصاد. مجلة العلوم الأقتصادية ،المجلد 5 ، العدد 19 ،.

عبد الله ، حسين .(2000). مستقبل النفط العربي. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) المادة (40) .(1976). جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2533 .

هاشم ، حنان عبد الخضر.(2011) . واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق : ارث الماضي وضرورات المستقبل . مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد 1 ، العدد 21.

وزارة التخطيط .(2014). الجهاز المركزي للأحصاء :قسم الأرقام القياسية و قسم دراسات السوق .التضخم السنوي للأقتصاد العراقي لعام 2013 ، بغداد ، ص 1 .

وزارة المالية ، دائرة الموازنة ،سنوات متفرقة .

وزارة التخطيط ،دائرة الحسابات القومية.

الموقع الاحصائي للبنك المركزي http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=184 .

ملحق(1)

الناتج المحلي الأجمالي في العراق ومعدل نموه خلال المدة (1990- 2016) بالأسعار الثابتة لسنة 1988 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي%	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي%
1990	29711.1	57.8	2006	47851.4	10.1
1991	10682.0	(64)	2007	48510.6	1.3
1992	14163.5	32.5	2008	51716.6	6.6
1993	18453.6	30.2	2009	54721.2	5.8
1994	19164.9	30.8	2010	57751.6	5.5
1995	19571.2	2.1	2011	63650.4	10.2
1996	21728.1	11.0	2012	71680.8	12.6
1997	26342.7	21.2	2013	75685.70	5.5
1998	35525.7	34.8	2014	72736.20	(3.8)
1999	41771.1	17.5	2015	70990.30	(2.4)
2000	42358.6	1.4	2016	78799.23	11

المصدر : 1 - وزارة التخطيط ، دائرة الحسابات القومية .
الأرقام بين الأقواس للدلالة على معدل النمو السالب .